فى سبيل مكافحة الحفاء

عرض عام للمشروع

وبيان لأعمال لجنته المركزية

لحضرة صاحب السعادة محمد عبد الخالق حسونه بك

وكيل وزارة الشئون الاجتماعية

اقتضت الارادة الملكية السامية أن تجعل من مكافحة الحفاء فتحا مباركا فى سبيل رفع مستوى الشعب المصرى وجهدا جديدا يضاف الى الجهود التى ترمى الى صون كرامته بين الشعوب ، فكان لزاما أن يتعاون الشعب مع الحكومة على تدبير الوسائل لتحقيق هذه الرغبة الكريمة بما يكفل للمشروع الدوام والانتشار فى كافة أرجاء البلاد .

لهذا استصدر حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء قرارا من المجلس بتشكيل لجنة مركزية لتدرس هذا الموضوع وتتعهده على مر الزمن وتراقب تنفيذه فى الجهات بالاتصال مع السلطات المحلية و بالتعاون مع مجالس المديريات والمجالس البلدية .

ولقد قامت اللجنة بدراسة هذا الموضوع من جميع نواحيه . وإنه ليسرنى أن أقدم بيانا ملخصا عن الأسس والقواعد التى سارت عليها اللجنة فى وضع مشروعها لمكافحة الحفاء بين الطبقات الفقيرة فى البلاد .

لم يكن رائد اللجنة أثناء دراستها للموضوع الحرص على المظهر القومى فحسب ، بل الرغبة فى المحافظة على صحة الطبقات الفقيرة العاملة مما يتلبها من علل وأمراض تسبب الحفاء . فقد تبين للجنة أن الحفاء يكاد يكون الطريق العادى لعدوى الانكلستوما فى البلاد ، وأن أى لباس للقدم يحول بينه و بين تربة الأرض له أثر كبير فى مقاومة عدوى هذا المرض الذى يفتك بنحو ٥٠ ٪ من المصريين ويسبب لهم المرض المشهور " بمقر الدم المصرى " " ناشئ من وجود طفيليات فى أمعاء هؤلاء المصابين تسلبهم غذاءهم وتنهك قواهم . فاذ أمكننا اتقاء هذه العدوى بتزويد الأفراد بالأحذية ، فإن الغذاء الحالى يصبح فى كثير من الحالات كافيا لاحتفاظهم بحيويتهم كاملة .

وقد استعرضت اللجنة حالة الصناعة فى الظروف الاستثنائية الحالية وتعذر استيراد الخامات ومواد الدباغة من الخارج ، وما يتكلفه المشروع من نفقات فرأت ، لضمان استمراره ، وخاصة

من الوجهة المالية ، أن توصى بالسير بالمشروع فى شىء من التدرج ، وأن نكون فى سيرنا به أدنى الى التمهل والاتئاد منا الى المبالغة والاندفاع ، وأن نتدرج به فى خطوات ثابتة ، نحو تعميم المشروع على جميع الطبقات العاملة الفقيرة .

فلهذه الاعتبارات لم تر اللجنة بدا ، للتوفيق بين العوامل السالفة الذكر ، من التوصية على تنفيذ المشروع فى بدايته فى نطاق محدود ، وذلك بتحديد الجهات التى يعمها ، وكذلك بتحديد الأشخاص الذين يكون لهم حق الأولوية فى لبس الحذاء من غيرهم .

ولقد استرعت حالة تلاميذ التعليم الإلزامى انتباه اللجنة ، إذ اتضح من البيانات التى عرضت عليها أن الأطفال أكثر استهدافا لعدوى الانكستوما من البالغين ، فضلا على أنها تؤثر فيهم تأثيرا سيئا ، وتعيق نموهم البدنى والعقلى . كما تبين من الإحصائيات التى استعرضتها اللجنة فى هذا الشأن ، أن عدد تلاميذ التعليم الالزامى فى القطر كله يبلغ حوالى المليون ، وأن الحفاء منتشر بينهم بنسبة ٩٠ ٪ تقريبا فى المديريات ، وبنسبة ١٠ ٪ تقريبا فى المحافظات .

لذلك آثرت اللجنة باهتمامها هؤلاء الأطفال فأوصت بوضعهم فى مقدمة الفئات التى لها حق الأولوية فى لبس الحذاء لأنهم فى أمس الحاجة إلى العناية بأمرهم ، فضلا عن سهولة تعويدهم لبس الأحذية وهم فى هذه السن المبكرة .

وقد راعت اللجنة فى اختيار نماذج الأحذية المناسبة للمشروع أن تكون مصنوعة من خامات مصرية وأن يكون نوع الحذاء الذى يستعمل فى المدن غير النوع الذى يستعمل فى الريف . لهذا أوصت اللجنة بنوع " الصندل " العادى للمدن ، الرخص ثمنه وحفظه المظهر اللائق بسكانها وأدائه الغرض المطلوب .

أما القرى فقد اختارت لها اللجنة نوع النعل (الخدوة) إذ تبين أن هذا النوع كاف لوقاية الأقدام من الحصى وقطع الطين المتجمدة التى قد تؤذى الأقدام أثناء السير ، كما أنه كاف للوقاية من عدوى الانكستوما فضلا على أنه لا يحصر أصابع القدم فلا يعيق لابسه عن أعماله الزراعية ، ويترك فى الوقت نفسه باطن جلد القدم سميكا يقاوم التأثيرات المختلفة عند العمل فى الغيط . أما فى الأراضى الرطبة ، فقد رأت اللجنة أن الضرورة تقضى بأن يكون العامل حافى القدمين ، لأنه من المتعذر عليه عمليا أن يعمل فى الأراضى الزراعية المروية حديثا وهو محتذ أى نوع من أنواع الأحذية ، هذا فضلا على أنه قد ثبت من الخبرة الطويلة فى البلاد الأخرى ، المشابهة لمصر ، أن عدوى الأنكلستوما فى الحقول تكاد تكون معدومة .

وقد رأت اللجنة ، فيما يختص بإنتاج الأحذية ، أن يبدأ المشروع للاعتبارات السالفة الذكر على أساس تزويد ٦٠٠ ألف شخص بالأحذية مرتين فى السنة ، وعلى أن ينهض

المشروع فى بدايته على أساس الصناعة اليدوية غير المركزة حتى يدر الرزق على كثير من الصناع والعمال ، وأن يعرض المشروع فى الأسواق المحلية فى مناقصة عامة ، على صفقات صغيرة تتراوح بين ٥٠٠ و ٥٠٠٠ زوج حذاء ، توزع فى جميع أنحاء القطر حتى يتسنى لصغار الصناع والتجار أن يساهموا فى المشروع .

ولم يفت اللجنة فى هـذا الشأن أن تبحث مسألة إنشاء مصنع مركزى لتموين المشروع بالأحذية اللازمة له ، وذلك بغية تخفيض تكاليف الإنتاج ، لأنه متى تدرج المشروع وكثر الإقبال على لبس الأحذية فسيزيد الطلب عليها بطبيعة الحال ، مما يستلزم وجود مؤسسة للإنتاج الوفير ، تسد حاجة البلاد . إلا أن اللجنة رأت إرجاء النظر فى هـذا الموضوع ، فى الوقت الحاضر ، إلى أن تتحسن الظروف الدولية القائمة ، و إلى أن تظهر لنا التجارب ما يسفر عنه المشروع الحالى فى خطواته الأولى .

ولضمان استمرار المشروع وضعت اللجنة نصب عينيها أن يتولد من التبرعات الحالية عمل منظم يؤدى إلى معالجة الحفاء تدريجيا ، فاستعرضت الوسائل التى يمكن بها تمويل المشروع بصفة دائمة . وقد أحيل هذا الاقتراح إلى وزارة المالية للقيام بدراسته لاستنباط المبالغ اللازمة لاستمرار المشروع .

وقد عنيت اللجنة بمسألة توزيع الأحذية ، فأوصت بأن يخصص ٢٠ ٪ منها للفقراء والمعدمين فى جميع أنحاء البلاد مجانا . وأما الـ ٨٠ ٪ الباقية ، فرأت اللجنة توزيعها بثمن رخيص جدا ، وذلك للتيسير على الطبقات الفقيرة عند الرغبة فى الحصول عليها والإقبال على شرائها من تلقاء أنفسهم ، والاحتفاظ بها إذا دفعوا أثمانها ، على أن يتحمل المشروع الفرق بين ثمن البيع وتكاليف الإنتاج بنسبة الثلث تقريبا .

ومن المسائل التى أولتها اللجنة أكبر نصيب من العناية والاهتمام ، مسألة مكافحة الحفاء عن غير طريق المشروع . فقد تبين لها أن بعضا من عمال الحكومة والمجالس النيابية المحلية يزاولون أعمالهم وهم حفاة الأقدام ، فأوصت فى تقريرها بأن تتكفل هـذه الهيئات بتزويد عمالها بأحذية مناسبة لهم .

كما درست مسألة عمال بعض المصانع التى ينطبق عليها قانون المحلات الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة ، فأوصت بإلزام أصحاب هذه المصانع بتزويد عمالهم بأحذية أثناء العمل ، استنادا إلى القانون المذكور ، باعتبار أن هذا الاستعمال ضرورى للمحافظة على صحة العمال .

ومن المسائل التى تناولتها اللجنة بالبحث مسألة سن تشريع لإلزام الحفاة بالانتعال ، ولكنها رأت إرجاء النظر فى هذا الموضوع فى الوقت الحاضر إلى أن تتحسن ظروف الإنتاج لاسيما وأن المشروع المقترح ينطوى على توفير أحذية للشعب و بيعها له بثمن رخيص ، وهذا كفيل بترغيب الحفاة فى اقتناء الأحذية والإقبال على لبسها من تلقاء أنفسهم .

هذا عرض موجز للقواعد التى سارت عليها اللجنة فى مقترحاتها والتى تفضل مجلس الوزراء بالموافقة عليها أخيرا لتنفيذ المشروع .

وقد قامت اللجنة بعد ذلك باعداد الوسائل اللازمة لإخراج المشروع الى حيز التنفيذ بأسرع مايستطاع ، فأعدت كشوفا تفصيلية لتوزيع الـ ٦٠٠ ألف حذاء التى قررها المشروع على المحافظات والمديريات ، بينت فيها ما يخص كلا من الفئات التى شملها المشروع ، فخص المحافظات منها ٥٧٩٠٠ كلها من نوع الصندل المخصص للمدن .

وخص مديريات الوجه البحرى ٣٠٢٦٠٠ منها ٨١٨٠٠ صندل للبنادر والمراكز والباقى وقدره ٢٢٠٨٠٠ من نوع النعل للقرى .

وخص مديريات الوجه القبلى ٢٣٩٥٠٠ منها ٦٣٢٠٠ صندل للبنادر والمراكز والباقى وقدره ١٧٦٣٠٠ من نوع النعل للقرى .

وقد خصص من هذه الأحذية ٤٨٠ ألف لتوزيعها بالثمن الرخيص ، منها ٤٣٠ ألف لتلاميذ التعليم الإلزامى . أما الباقى وقدره ٥٠ ألف فللأشخاص الذين يحصلون على رخص لمزاولة عمل أو حرفة ، على أن يكون للطوائف الآتية حق الأولية وهى :

الباعة المتجولة ، باعة الجرائد ، عربجية النقل ، الشيالون ، الحمالون ، مساحو الأحذية ، الحمارة ، الفلايكية ، السقاءون ، صيادو الأسماك ، صيادو للطيور ، منادو السيارات ، ومن شابه ذلك .

أما ما يبقى من أحذية المشروع وقدره ١٣٠ ألف فقد خصصت للفقراء والمعدمين فى جميع أنحاء القطر ووزعت حسب نسبة عدد السكان فى كل منها بالتقريب . فخص المحافظات ١٧١٠٠ والوجه البحرى ٥٤١٠٠ والوجه القبلى ٤٨٨٠٠

ولم يفت اللجنة بحث مسألة مقاسات الأحذية لتكون مناسبة بقدر الإمكان لأقدام لابسيها من الفئات السالفة الذكر فأعدت كشوفا خاصة بذلك مستعينة بأعمار تلاميذ التعليم الإلزامى ونسبة مئوية لكل سن قياسا إلى مجموع عددهم .

ولقد قامت اللجنة بإعداد المواصفات الفنية ورسم الإجراءات اللازمة وطرحت أحذية المشروع فى مناقصة عامة فى جميع أنحاء القطر وقد فتح مظاريفها منذ أيام .

هذه خلاصة موجزة لما قامت به اللجنة العامة لمشروع مكافحة الحفاء ، ولا ريب فى أن تحقيقه على الوجه الأكمل يتوقف على ما يبذله الجمهور من رغبة صادقة وعزم أكيد فى إنجاحه والعمل على معالجة هذه العيوب الاجتماعية التى تعانيها الطبقات الفقيرة حتى نجنبها ما يتتابها من أضرار صحية وأدبية بسببها ومن بينها مشكلة الحفاء ، تلك الظاهرة الكريهة التى اقتضت الإرادة السامية التنبيه إلى مكافحتها ما

محمد عبد الخالق حسونه